

## الرأسمالية تجدد نفسها

تأليف: د. فؤاد مرسي

عرض: د. محمد حامد عبدالله

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الكتاب من سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، عدد ١٤٧، شعبان ١٤١٠هـ / مارس - آذار ١٩٩٠م.

### تمهيد

منذ أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات بدا واضحاً أن الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة وما أفرزته من البطالة والتضخم الركودي والكساد وتلوث البيئة وأزمات الطاقة والغذاء، والتي مازالت تتلاحق والعالم على مشارف القرن الواحد والعشرين ما هي إلا عرض لمرض وهو عدم مقدرة النظم الاقتصادية المعاصرة لاستيعاب تلك المتغيرات التي يشهدها العالم حالياً، كنتيجة لتزايد أعداد السكان وتسارع خطوات التكنولوجيا وتغيرها المستمر وسباق التسلح وغزو الفضاء، مما أدى إلى البحث عن نظام أو نظم اقتصادية جديدة تستطيع مواكبة هذه المتغيرات أو تعديل النظم الحالية بصورة جوهرية.

ولقد كان العجز واضحاً في النظام الاشتراكي، فتزايدت فيه التعديلات منذ بداية الستينيات وتلاحقت إلى أن شهدنا البيروسترويكاً في عهد الرئيس السوفيتي الخالي ميخائيل غورباتشوف والذي لم تمهله الأحداث كثيراً فتعدت إصلاحاته ما كان يستهدفه لإعادة البناء بتعديل في النظام الاشتراكي إلى تغيير شامل في هذا النظام الذي أخذ يتساقط في جل الدول التي كانت تأخذ به، أو كان مفروضاً

عليها. وبدلاً من أن يكون التحول في هذا النظام نحو المزيد من الاشتراكية إلى أن يصل بالتدريج إلى مرحلة الشيوعية، كما توقع ماركس ولينين انكفاً على نفسه فارتد في اتجاه الرأسمالية، وتجاوزت الأحداث الإصلاحات إلى التغيير الشامل لهذا النظام، وخاصة فيما يتعلق باعتماده على التخطيط كوسيلة أساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فأصبح يتجه نحو الاعتماد على نظام السوق وهو من أهم مؤسسات وسيمات النظام الرأسمالي.

ولقد تعرض النظام الرأسمالي هو الآخر إلى الهزات والخطر عدة مرات ابتداء بالثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر ثم بقيام الثورة الشيوعية في عام ١٩١٧م وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي خلال الستينيات إلا أنه في كل مرة كان يتمكن من تخطي مرحلة الخطورة، وذلك للحريات الفردية المتاحة فيه، وخاصة فيما يتعلق باتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار ولا مركزيتها، والتي إن أدت إلى الدورات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي إلا أنها تؤدي أيضاً إلى سرعة التأقلم على المستجدات واستيعابها. فعندما تسارعت التقنية في الآونة الأخيرة والتي تنتج أغلبها تحت كنف هذا النظام، كانت مصدراً لتجده كما يوضح مؤلف الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته. فالتقدم التقني الهائل الذي انتظم كل ضروب الإنتاج والاستهلاك أدى إلى أن تدخل الرأسمالية مرحلة جديدة تمكنت من خلالها، أن تجدد نفسها كما يوضح المؤلف.

### موجز

ويقع هذا الكتاب في ٤٩٦ صفحة من القطع المتوسط ويحتوي على ستة أبواب مقسمة إلى ثلاثة فصول لكل منها، ما عدا الباب الأول الذي يحتوي على أربعة فصول. ويتناول الباب الأول بأسهاب ماهية رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية بعد أن بين الفرق بينها وبين رأسمالية الثورة الصناعية وسمى الأولى برأسمالية ما بعد الصناعة. كما أوضح المراحل المختلفة التي مرت بها الرأسمالية عبر التاريخ، وهي على التوالي الرأسمالية التجارية فالرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية وأخيراً المرحلة التي تمر بها حالياً وهي رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية والتي وضعتها في خدمة مشروعاتها التجارية والصناعية والمالية.

ومن أهم ما أورده المؤلف حول الفرق بين تأثير الثورة الصناعية والثورة العلمية والتكنولوجية على الرأسمالية فإن الأولى قد وفرت العمل اليدوي بانتاجها للألات، ووفرت الثانية العمل الذهني

بانتاجها للأجهزة المعتمدة على استخدام الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الأحياء، فتركزت العمالة نتيجة لذلك في مجال تصميم الآلات وصنعها وصيانتها بعد أن كانت مركزة في تشغيلها فقط في عهد الثورة الصناعية، كما تحولت الرأسمالية في عصر التكنولوجيا إلى استخدام المعادن الخفيفة كالبلستيك كبديل لاستخدام المعادن الثقيلة كالحديد وخضعت الزراعة للتكنولوجيا الجديدة فارتفعت الإنتاجية فيها أحياناً بأكثر مما ارتفعت في الصناعة.

ويتناول الباب الثاني تدويل الإنتاج ورأس المال واتجاهاتها وأشكالها، ويوضح كيف أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد تمكنت من إعادة هيكلة القوى الإنتاجية وتجديدها على مستوى العالم ككل مما دمج الاقتصاد الدولي في سوق رأسمالية عالمية واحدة متخطية الحدود القومية للدول فتداخلت خيوط الاقتصاد الرأسمالي مع الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد النامي مما أوجد أشكالاً مختلفة من الاعتماد المتبادل والتعاون والتكامل والاندماج.

أما الباب الثالث فيعالج مقدرة الرأسمالية على التكيف، وذلك لإدراكها لموضوعية القوانين الاقتصادية وأخذ مفعولها في الحسبان. فقد خرجت الرأسمالية من الحرب العالمية الثانية، وهي تواجه خطراً يتهدهدها بالزوال تمثل في تقلص السوق الرأسمالية العالمية باضطراد وذلك نتيجة لقيام الاشتراكية في روسيا وعدة دول أخرى، فانقسم الاقتصاد العالمي وانقسمت بالتالي السوق العالمية. كما أن كثيراً من الدول التي كانت تحت الاستعمار (الدول النامية) من قبل الدول الرأسمالية قد نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية فازداد تقلص السوق الرأسمالية، كما صعب عليها الحصول على المواد الخام بالطريقة السهلة وبالأسعار المتدنية السابقة. فكان عليها أن تتكيف مع هذه المستجدات، وهو ما فعلته بنجاح باستخدامها للثورة العلمية والتكنولوجية لتطوير القوى المنتجة المتاحة، كما تمكنت من إعادة النظر في آليات التصحيح الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي ومن أهمها آلية الأسعار واستخدام التضخم المالي والتخطيط كآليات لتصحيح عمل الرأسمالية. واكتسبت التجارة الخارجية أهمية أكبر في إدارة الأزمة الاقتصادية وتصديرها إلى البلدان النامية، كما استخدمت المديونية الخارجية كأداة من أدوات التكيف، فأصبحت الدول النامية هي الضحية في عملية تكيف الرأسمالية لما أصابها بعد الحرب العالمية الثانية، فأضحت ساحة الصراع هي المواد الأولية والموارد الغذائية والعلاقات المالية والنقدية والتي أصبح محورها المديونية الخارجية. فمثلاً وضعت آلية لتصحيح ارتفاع أسعار النفط في

السبعينات، وذلك بتخفيض الطلب عليه ووضعت آلية لتصحيح أسعار الغذاء عن طريق تعجيل البحوث في التكنولوجيا الحيوية لزيادة الانتاج الزراعي في الدول الرأسمالية.

ويتناول المؤلف في الباب الرابع هيئة الرأسمالية المالية، ويبدأ ذلك بالتحدث عن انهيار بورصة نيويورك في ١٩٨٧م وخسائرها التي بلغت في يوم واحد ٥٠٠ مليار دولار مما أحدث أزمة في قلب الرأسمالية المالية. ثم ناقش كيف أن الرأسمالية المالية قد طغى عليها الطابع الطفيلي إذ أصبح الربح مفضلاً على الربح والمضاربة أكثر جذباً من الاستثمار، واستخدام رأس المال في الديون أفضل من استخدامه في الإنتاج فانقسم رأس المال الحقيقي عن رأس المال النقدي، وبدلاً من استخدام الدول النامية كأسواق لسلعها ورأسها الإنتاجي، كما كانت في السابق أصبحت تستخدمها أسواقاً لرأسها النقدي الباحث عن الاستثمار في قروض غير مرتبطة بالإنتاج وحركة السلع والخدمات.

وفي الباب الخامس يوضح المؤلف كيف أن الرأسمالية قد استخدمت الثورة العلمية والتكنولوجية في نشر الصناعة جنوباً (في الدول النامية) ونشر الزراعة شمالاً (في الدول المتقدمة اقتصادياً والتي أغلبها دول رأسمالية) وهذا عكس ما كان عليه الحال في السابق. وقد دفع الرأسمالية لذلك أن التكنولوجيا الحديثة تتطلب العمالة الرخيصة المتوافرة في الدول النامية فنشرت فيها الصناعة، كما أن الدول الرأسمالية تود الانعقاد من اعتمادها في المواد الخام والغذاء على الدول النامية فنشرت الزراعة شمالاً اعتماداً على التقنية الحديثة التي زادت الإنتاج الزراعي بكميات كبيرة، كما زادت إنتاجية الموارد الزراعية وفعاليتها.

وفي الباب السادس والأخير يتحدث المؤلف عن دورة جديدة للأعمال، وذلك بفضل الثورة التكنولوجية التي قصرت فترة تشييد المصانع وبداية الإنتاج، كما أن سرعة التغيير التقني تؤدي إلى تقصير عمر العتاد الإنتاجي مما قصّر عمر الدورات الاقتصادية، التي يتسم بها هذا النظام، عما كانت عليه في السابق. كما أدى تطور تقنية الألكترونيات الدقيقة إلى كفاءة أكبر في نماذج عديدة من الإنتاج صغير الحجم، وإلى تغير في طبيعته وعلاقاته بالإنتاج كبير الحجم. ونتج عن ذلك وضع شروط جديدة بالنسبة لنوعية العمل البشري ومؤهلاته فازداد الإنفاق على التعليم وتدريب العمالة وإعادة تدريبها في بعض الفروع الجديدة بدرجة أكبر من الإنفاق المخصص لوسائل الإنتاج، وأصبح التعليم فرعاً

أساسياً من فروع الاقتصاد من حيث دلالاته وطرق تطويره. كما ترتب على التغيير السريع في التقنية أن أصبح قطاع الأعمال يفضل الربحية الصغيرة الأجل على الطويلة الأجل خوفاً من مخاطر التغيير في التقنية قبل أن يسترد صاحب العمل رأسماله المستثمر في استثمارات طويلة العمر.

ويحتتم المؤلف كتابه بأن التناقضات الموجودة في العالم حالياً أكبر بكثير من التناقضات التي أدت إلى الحروب العالمية السابقة بقيادة المعسكر الرأسمالي. ولكن التقدم التقني في مجال الأسلحة جعل الدخول في حرب عالمية أمراً صعباً لأنه قد يعني الفناء لكل الحضارة البشرية الحالية. إلا أنه حذر من أن الطبقة التي تنتج وتطور العلوم والتكنولوجيا تتسم بالعزلة الاجتماعية مما قد يؤدي إلى إتخاذ قرارات خطيرة على مستقبل البشرية التي أصبح مصيرها يعتمد على عدد قليل من العلماء الذين يعيشون في عزلة عن المجتمع. ثم دعا المؤلف، متفقاً مع الكثيرين، إلى ضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد.

### رأي وتعليق

إن لم يعبر الكتاب عن وجهة نظر المراجع، وإن اختلف معه في كثير من الآراء والاستنتاجات وأسلوب التحليل، وإن عاب عليه بعض التكرار في إطروحاته إلا أنه جدير بالمراجعة ولفت النظر إليه، وخاصة بالنسبة للمهتمين بالنظم الاقتصادية والفكر الاقتصادي فضلاً عن النظرية الاقتصادية كأداة للتحليل. ولا بد لقارئ هذا الكتاب أن يخرج بالانطباع بأن افتراض ثبات المستوى التقني الذي يستخدم عادة في التحليل الاقتصادي، قد أصبح غير ذي موضوع وقليل الأهمية بل قد يصبح افتراضاً خاطئاً في ظل تسارع التغيير التقني الذي يجب أن يعامل كواحد من العوامل الإنتاجية المتغيرة وليست الثابتة. وفي دراسات الجدوى الاقتصادية لا بد من الأخذ في الاعتبار احتمالات التغيير في مستوى التقنية قبل أن يصل المشروع إلى نهاية عمره الزمني، مما يشكل مخاطرة كبيرة يجب أن تحسب قبل البدء في المشروع وخاصة المشروعات طويلة العمر. وهكذا لا بد من إعادة النظر في كثير من أسس التحليل الاقتصادي النظري والتطبيقي بأخذ المستوى التقني في الاعتبار بجديّة أكثر والحفظ في اعتبارها ثابتة كما جرت العادة.

أما بالنسبة للنظم الاقتصادية نفسها وخاصة في الدول النامية، فيجب الاعتماد على نظم اقتصادية منبثقة من الواقع في هذه الدول، وأن يكون النظام الاقتصادي في أي منها منبثقاً ومرتبطاً

بتاريخها وتراثها وقيمها. كما يجب عليها مراقبة نوايا الرأسمالية والنظر إليها بعين الشك والحذر، وخاصة بعد انهيار النظام الإشتراكي المنافس حتى لا توقعها في المآزق كمصيدة الديون التي أوقعتها فيها مؤخراً، وأزمة الغذاء الحالية بالرغم من توافر الطعام في العالم. كما يمكن أن نستخلص أن الحاجة إلى نظام اقتصادي جديد أصبحت أكثر إلحاحاً مما سبق على أن يتسم بالعدالة، وخاصة فيما يتعلق بشروط التبادل التجاري العالمية والتي كانت دائماً، تحت النظم الاقتصادية الحالية، تميل لمصلحة الدول الرأسمالية (دول الشمال)، فتزداد الهوة وتكبر الشقة بينها وبين الدول النامية (دول الجنوب) وتصبح الأولى يوماً أكثر غنى وتمسي الأخيرة أكثر فقراً مما قد يعرض العالم لمزيد من الاضطرابات والفوضى وستتفاقم الأزمات الحالية وأهمها أزمة الغذاء والحروب الداخلية والإقليمية في الدول النامية، كما ستزداد البطالة ومشكلات البيئة والهزات المالية في الدول الصناعية، وسيظل الحديث عن نظام عالمي جديد حلماً جميلاً يراود علماء السياسة والفلاسفة والأدباء بل والفنانين والشعراء ويتحفظ عليه الاقتصاديون.

وأخيراً فإن هذا الكتاب إضافة جديدة وجادة للمكتبة العربية وهذا ما عودنا عليه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت في سلسلته «عالم المعرفة» والتي بلغ عددها بصدور هذا الكتاب سبعا وأربعين كتاباً بعد المائة.